احدى سفن البحرية الأميركية وأسطول يحتمي بها في الخليج العربي

الخليج العربي:

حلف جديد بمضامين استعمارية عتيقة

لمصلحة من محاصرة النضال الوطني الديمقراطي في الخليج ؟
لمصلحة من تركز الابواق المأجورة على البعد الطائفي لنضال القوى الوطنية ؟

يردد الاميرياليون في ايامنا هذه نغمة الحفاظ على « امن » الخليج العربي بشكل مهووس ، مبدين استعداداتهم الكاملة والكاملة لتوفير كافة الاحتياجات التي يتطلبها « الامن » الخليجي هذا ، اي (امن المصالح الاميرياليه ذاتها) ، من خبرات فنيه واسلحة متطورة وقصائل عسكريه مدربه تدريبات خاصه على حروب الصحراء ، وحمايه المنشآت النفطيه التي ربما تتعرض الى الهجمات من قبل « مخربين » .

هذه القصائل العسكرية التي يرسو عددها على المائة الف ، تبقى مواجهة وعلى استعداد دائم للتدخل في اية بقعة من العالم . ولم تتردد الامبريالية الامريكية ، راس المعسكر الامبريالي العربي ، عن عرض طبيعة تصوراتها ، في الكلمة التي ادلى بها نتديم خدماتها ، بعد ان تمكنت من « اضاع » كل اطراف دول الخليج تقريبا بتوحيد مواقفها تحت لافتة الخطر الذي بات يحدق بعروش هذه الانظمة، وبالتالي بضروره التعاون على مختلف الاصعده والمستويات والتي تجسدت في المجالات الاقتصادية والعسكرية والامنية .. الخ ، الهدف المركزي منها لدرء مخاطر المتغيرات التي بدت واضحة في طبيعة التحركات الجماهيرية في عموم ساحات الخليج . هذه التصورات التي حمل رايتها نظام قابوس العماني المدعوم من قبل الامبريالية الامريكية وحراب النظام الرجعي في مصر ، التي تضمنت مشروعا استعماريا جديدا ، بالنسبة عن الرجعية السعودية كلما تتحرج دبلوماسية الاخيرة « الهادئة والرصينة » في حال رفض بعض الدول لهذا المشروع المكشوف النوايا والوسائل .

ان نظره اوليه متفحصة لخطوط هذا المشروع العامة يمكن المرء من ادراك الاهداف الامنية والاستراتيجية التي تكمن خلفه ، والتي تتجلى في ضمان تدفق النفط والحفاظ على « توازن!! » الفوائد المتبادلة بين الدول المصدره والدول المستهلكه .

ان هذا المشروع المشروط قطعيا بوسائل تحقيقه لا يتم الا بمشاركة الامبريالية الامريكية وضمانا اليها اسهاما فعليا من الاستعمار البريطاني والالماني الغربي وبمباركة من الرجعية العربية . وليس من المستغرب، ان نرى التحركات المكثفة الاخيره ، فالاتفاقات الامنية بين دول منطقة الخليج ، ووصول قوات سعودية للبحرين ، والعروض المصرية لانقاذ « عروبة » البحرين ، ووجود القواعد العسكرية الامريكية في عمان ، كل هذه تندرج في الاساس المركزي للاهداف الامنية الاستراتيجية للحلف الرجعي العربي ومن ورائه الامبريالية الامريكية والتي تتلخص في النواحي التالية :

معالم السياسة الامبريالية

أولا ــ الحرص على ديمومة تدفق الشريان النفطي اليها وفقا لشروط ومتطلبات اقتصادها الاستغلالي ، وباسعار زهيدة تصل الى حد نصف اسعار النفط الحقيقية في السوق العالمية . (فحين يتراوح برميل النفط الواحد في الاسواق العالمية بين ٤٠ ــ ٥٠ دولار، نرى أن الرجعية السعودية تحافظ على سعر البرميل الواحد المصدر الى الولايات المتحدة بحدود ١٩ر دولار) .

ثانيا ــ ضمان بقاء السوق الخليجية ذات القدرة الشرائية الهائلة مفتوحة امام بضائعها الاستهلاكية وانتاجها العسكري . فقد بلغت الاستيرادات من الولايات المتحدة الامريكية لدول (السعودية ، الكويت والامارات) ما قيمته (٥٦١٥) مليون دولار عام ١٩٧٨ ، ويقدر الخبراء الاقتصاديون ان تستهلك السوق الخليجية بمجموعها ما قيمته (١٠) مليار دولار من الانتاج الامريكي عام ١٩٧٩ هذا الرقم من الصادرات يشكل افقا اساسيا في وقف تدهور الميزان التجاري الامريكي .

ثالثا ــ الحصول على قواعد عسكرية لضمان سيطرتها على البحر العربي وبالتالي لضمان امن خطوط المواصلات بينها وبين اسواقها في عموم منطقة الخليج ، ان وجود هذه القواعد التي تستخدم كمحطات مرتبية لحاملات الطائرات المحلقة ، وبناء مراكز تجسسية على ما يسمى التحركات السوفياتية بعد أن فقدت الامبريالية معظم قواعدها التجسسية في اثيوبيا وايران . لقد انغرست هذه القواعد في « ظهران » السعودية و «جفير» البحرين و «المصيرة» عمان ، هذه القواعد التي لعبت دورا اساسيا في حرب اكتوبر ١٩٧٣ لدعم العدوان الصهيوني .

رابعا ــ منع انتشار اللهب الثوري الجماهيري في منطقة الخليج بتاثيرات الثورة الايرانية عليه ، لا سيما وان القوى الوطنية الخليجية تملك برنامجا سياسيا واضحا وتاريخيا نضاليا بارزا ضد التبعية الاجنبي الاستعماري وركائزه المحلية : الزمر العشائرية السائدة . ان هذا النضال من شانه في حاله صموده الى دفة الحكم أن يضع على راس جدول أعماله تحرير الشعب العربي في الخليج من الهيمنة الاقتصادية الامبريالية ، ويفتح امامه آفاقا رحبة للتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وبالتالي يفقد الامبريالية احد اهم الاسواق في العالم، اضافة الى فقدان الاستقرار الذي تتطلبه عمليات التصدير والاستيراد .

ان هذه المحاور الاربعة التي لخصت بشكل مكثف السياسة الامبريالية الامريكية في هذه المنطقة من الوطن العربي ، تلتقي في جوهرها مع كافة الاطراف الامبريالية الاخرى (بريطانيا ، فرنسا ، المانيا واليابان) .

لقد اتخذت هذه المحاور شكلا نوعيا جديدا بعد اتفاقية كامب ديفيد ووفرت مجالات رحبة لتحركاتها الاقتصادية والسياسية ، باستثمار كافة الشروط المتاحة وبدون ان تعرض طبيعة الصدام مع أية قوة ثورية ــ باستثناء العين الديمقراطي ــ عبر هيمنتها التاريخية على الرجعية السعودية والانظمة الخليجية الاخرى التي تلعب دورا موضوعيا لتنفيذ هذه السياسة من خلال قبولها ــ تحت بافطة عربية ــ أن تكون شريكا أمنيا فعالا للرجعية السعودية في محاربة النهوض الجماهيري الثوري في الساحات الخليجية الاكثر التهابا (عمان ، البحرين والكويت) . هذا النهوض الذي يتبلور حول هدف مشاركة الشعب العربي الخليجي في اتخاذ وتوجيه السياسة العامة للدولة في شتى المجالات .

ان الانظمة الخليجية السائرة في ركاب الرجعية السعودية ، تحركها جميعا اهداف ومصالح مشتركة، تحاول تحقيقها بشتى السبل والوسائل ، بغض النظر عن المدى الذي تشير اليه في التخلي عن ابسط مفاهيم السيادة الوطنية والقومية ، ومحاربة التيار الثوري في المنطقة ككل .

السياسة السعودية في الخليج العربي

على هذا الاساس ، يمكن تلمس الخطوط العامة للسياسة والتفكير السعوديين ، التي تتجلى في :

١ ــ الخوف من رياح الثورة الشعبية التي وجدت نموذجها الحي في قيام الشعب الايراني عبر الانتفاضة الثورية وسياسة تاجيل التناقض الثانوي لصالح التناقض الرئيسي في ذلك مراجعة أعقبت حالة الامبريالية الامريكية وأشد ركائزه قسوة وهيمنة ــ النظام الشاهنشاهي المندثر ــ فان تحالف القوى الثورية الخليجية ، التي تجسدت في برنامج سياسي واضح يؤدي بالضرورة الى ادراك الدور الشامل للازمة ولنوعية التناقضات الرئيسية وبالتالي في الاصطفاف الثوري الموحد ، الكفيل بانجاز المهمة المركزية راهنا : الثورة الشاملة الاطاحة بالاستبداد الشامل .

٢ ــ ضمان تصدير النفط الى الدول الامبريالية ، والحصول على التغيرات والعائدات الهائلة ، التي لا تخرج عن اطار الاستهلاك ، دون قيام صناعة حديثة وفعيلة ، على الرغم من وصول العائدات النفطية الى الدول الخليجية اكثر من (٥٠٠) الف دولار خلال أعوام ١٩٧٤ ــ ١٩٧٨ .

٣ ــ الحفاظ على الوضع السياسي الراهن والتشكيلة السياسية ذاتها ، ولضمان بقاءها عبر الاحلاف والاتفاقات الامنية فيما بينهما ، لمحاربة اي نهوض ثوري جديد في عموم المنطقة . أما المشروع الامني الذي طبل له قابوس عمان ولويس الا دطويرا للاحلاف الامنية السابقة بلسان أميركي مفضوح .

٤ ــ الدفاع المستميت للحفاظ على حرية الملاحة في مضيق هرمز الحيوي بواسطة حاملات عبر قواعد عسكرية أجنبية ثابتة ومحمولة ، وكذلك بقوات عسكرية عربية (سعودية ، مصرية .. الخ) وذلك حفاظا على مرور الناقلات النفطية المحملة بافق خشية «التخريب» الذي تبشر به الامبريالية والدوائر الرجعية العربية لحماية « مصالحها » الاستراتيجية المشتركة.

٥ ــ وفي سياق هذه المصالح المشتركة تتحرك الرجعية السعودية في مقدمة الدول الخليجية ، لتبرز هنا وهناك مصالح اقليمية لهذه الدولة الخليجية أو تلك ، فوطالبتها بجزيرتي (الغارو وأم المرادم) وجزيرتي (وربة وبوبيان) . لكنها لا تؤثر على سياساتها وبرامجها العامة ، مما جعلها تتفق على تنفيذ سياسة هذه المصالح المشتركة .

ومن أجل ذلك شد سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي الرحال الى منامة البحرين يوم ٢٥ــ٩ــ٧٩ عارضا « خدماته » الفنية والعسكرية على حكومة البحرين للحفاظ على « عروبتها » التي قد تستلب ! في ذات الحين . وتنادت دعوات ودول خليجية أخرى مدفوعة بأوهام نكوتها وحمينها !! على « العروبة » الضائعة في البحرين ، متناسين الدور والجهود للحركة الوطنية في عموم الدول الخليجية (الكويت، البحرين، عمان) وهي باهدافها المعلنة بافق استراتيجي محدد ، وبنضالها الشاق الدؤوب ضد الامبريالية ومرتكزاتها المحلية : الزمر والعشائر السائدة . هذه الاهداف وهذا النضال الجديد وحده بالدعم الفعلي لتحقيق انجاز التحرر الشامل في عموم الساحة الخليجية ، اضافة الى حفاظها على عروبة البحرين بالمضمون الثوري .

السادات : يقظه عربيه مفاجئه

ومن غرائب الصدف ، أن تكون عروبة البحرين قد انقظت على حين غرة الضمير العربي للسادات من سباته ، لذلك راح يعرض خدماته على شيوخ الخليج من أجل أمن الملاحة في مضيق هرمز ، وتدحض النوايا التي يلصقها نظام السلطان بها والزاعمة بان الجبهة تنوي محاصره هذا الطريق البحري الدولي الهام .. »

وورد في البيان ان المخططات الامريكية والوجود العسكري الامريكي ونهج واشنطن الرامي الى اقامة أحلاف عسكرية مشؤومة ودعم انظمة على شاكلة نظام قابوس ذلك ما يشكل فعلا ، الخطر على أمن هذه المنطقة وعلى الشعوب التي تقطنها ويساعد على تشديد التوتر ويهدد السلام العالمي .

ودعت الجبهة الى تحرير عمان من الوجود الاجنبي وتحويل حوض الخليج الى منطقة خالية من الاحلاف العسكرية والقوات المسلحة الاجنبية . ان هذا وحده يضمن الامن والاستقرار في هذه المنطقة وأمن الملاحة في الطرق المائية .

وأكد البيان في نهايته الى كون مشروع الامن الذي طرحه السلطان قابوس يعتبر في جوهره مشروعا امريكيا . وتجاه نظام مسقط الذي يتبع سياسة معادية لشعوب المنطقة لا بد من اتخاذ التدابير حزما ، وبضمنه تعليق عضويته في الجامعة العربية ، وايقاف اية مساعده له من جانب الدول العربية ...

الجبهة الشعبية لتحرير عمان تصدر بيانا حول:

التحركات الامبريالية ـ الرجعية في الخليج

أكدت الجبهة الشعبية لتحرير عمان في بيان لها صدر من عدن في مطلع الشهر الحالي بطلان المزاعم التي ترددها الدوائر الامبريالية والرجعية المحلية حول الاخطار التي تهدد الملاحة في الخليج ومضيق هرمز ، من أجل اضفاء الشرعية على وجودها العسكري في المنطقة وتدعيم هذا الوجود كما جرى ويجري الان وجاء في بيان الجبهة :

« ان الامبريالية الامريكية والبريطانية تحيك بالتعاون مع عملائها في مسقط عاصمة عمان ، مؤامره جديده ضد مصالح بلدان حوض الخليج ،

وان مزاعم السلطان قابوس ووسائل الاعلام الغربية المكرره بصدد الاخطار الموهومة على الملاحة في الخليج ومضيق هرمز ليست سوى أكذوبة وأسلوب دعائي مغرضين لغرض تبرير التدخل العسكري الاجنبي وبالدرجة الاولى الامريكي في شؤون الدول الساحلية وقد تم فضح كذب هذه الاختلاقات الدعائية عندما تقدم السلطان قابوس بمشروع انشاء حلف عسكري موال للامبريالية تحت رعاية الولايات المتحدة الامريكية التي قد بدأت ارسال خبرائها العسكريين الى جزيره مصيره في عمان .. وأكدت الجبهة الشعبية على ان قيادتها تعمل